



## الوكالة الإسلامية للتصنيف تثبت تصنيف بنك ام درمان الوطني

المنامة، 10 مارس - 2020، قامت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف بتثبيت تصنيف بنك ام درمان الوطني على النطاق الوطني بدرجة 'AA-(sd)/A1 (sd)'، والذي منحته للبنك مسبقاً في مارس 2019. تم الحفاظ على النظرة المستقبلية للتصنيفات الممنوحة بدرجة "مستقر". تمثل التصنيفات قدرة السداد بالعملة المحلية فقط في السياق الوطني، وعوامل آثار القيود الناجمة عن البيئة التشغيلية للبنك والتي تتميز بارتفاع التضخم، واستمرار الضغط على الحساب الخارجي الذي يضغط على العملة. سجل سعر الصرف الرسمي انخفاضاً حاداً في قيمة الجنيه السوداني، في أوائل عام 2020، مما أتاح للقطاع المصرفي فرصة لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل من حيث إيرادات الصرف، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على المدى المتوسط، مما يفرض قيوداً على قدرة القطاع المصرفي في تمكين النمو الحقيقي مع وجود عجز متوقع في كفاية رأس المال، فضلاً عن الضغوط على قدرة سداد قطاع الشركات، مما قد يؤدي إلى انخفاض في القيمة.

تأسس بنك أم درمان الوطني عام 1993، بحصة سوقية بلغت للدائع بلغت 18.3% في سبتمبر 2019. في الربع الأخير من عام 2019، خضع هيكل المساهمين في البنك إلى تغيير كبير حيث قام بنك السودان المركزي بتحويل غالبية حصته البالغة 56.2% إلى مساهمين جدد وجزئياً لمساهمين آخرين موجودين مسبقاً. نتيجة لذلك، ونتيجة لذلك، قام البنك بتجزئة الأسهم نسبياً حيث بلغت حصة المساهم الأكبر 17.0%. كان هذا تحولاً رئيسياً بالنسبة للبنك، حيث أن هيكل الملكية الجديد يضم شركات خاصة بخلاف السابق حينما كان يخضع لسيطرة حكومية مباشرة؛ ومع ذلك، لا يزال المساهمون الرئيسيون تحت سيطرة القطاع العام.

يتميز البنك بحصة عالية نسبياً من ودائع العملات الأجنبية في قاعدة المصادر المالية، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الميزانية العمومية ولا سيما الأرصدة النقدية المحتفظ بها، بالنسبة إلى أقرانه. تاريخياً، كانت نسبة صافي التمويل إلى الودائع لدى البنك أقل بكثير من متوسط القطاع مع احتفاظ البنك ام درمان الوطني بفائض السيولة ومزيج محافظ من الأصول. يتم احتواء مستوى الاضمحلال نظراً لكون صافي التمويلات غير العاملة لم يتجاوز 0.5% فقط من إجمالي الأصول في سبتمبر 2019. ومع ذلك، فإن تركيز الأصول واضح حيث أن تمويلات العشرين الكبرى بلغت 81% من إجمالي المحفظة في سبتمبر 2019.

يتعامل البنك مع مخزونات رأسمالية قوية نسبياً كما يتضح من نسبة كفاية رأس المال التي بلغت 23.6% في سبتمبر 2019، معززة بمكاسب إعادة تقييم الأصول والأرباح المحتفظ بها. على الرغم من انخفاض نسبة الرافعة المالية خلال عام 2019 إلى 13.4 مرة، إلا أنها كانت أعلى من متوسط القطاع. رغم أن أصول البنك ذات طبيعة محافظة، إلا أنه لا يزال متوافقاً مع تقدير الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف للمخزونات الرأسمالية القوية فيما يتعلق بالمخاطر.

ارتفع صافي ربح البنك بأكثر من الضعف خلال عام 2018 ويرجع ذلك جزئياً إلى مكاسب نقدية غير متكررة ناتجة من تداول العملات الأجنبية. ومع ذلك، سجل البنك انخفاضاً في صافي الأرباح خلال الربع الأول - الربع الثالث من عام 2019 مع عودة مكاسب التداول إلى طبيعتها وارتفاع قاعدة التكلفة في ظل الضغوط التضخمية المستمرة على الاقتصاد، في حين تحسنت الربحية الأساسية بسبب زيادة هوامش الأرباح ونمو الدخل من الرسوم.

تم الحفاظ على درجة المضارب للبنك في نطاق "71-75"، مما يعكس كفاية معايير المضارب حيث حقوق مختلف أصحاب المصلحة محمية بشكل كاف. على الرغم من توافق تكوين مجلس إدارة البنك مع اللوائح المحلية، إلا أنه يختلف عن أفضل الممارسات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالتمثيل المستقل. وبالتالي، فإن هذا يعكس على تكوين لجان مجلس الإدارة. وفي الوقت نفسه، لاحظت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف بعض التحسينات في عدد موظفي إدارات التدقيق الداخلي والامتثال وكذلك التحسينات الهيكلية في هذه الإدارات خلال العام. من ناحية أخرى، يستمد إطار الحوكمة الشرعية للبنك الدعم من وجود هيئة الرقابة الشرعية العليا (HSSB) في السودان. ترى الوكالة أنه يمكن تعزيز إطار الحوكمة الشرعية من خلال تعزيز عدد وظائف التدقيق الشرعي (البالغة واحدة فقط حالياً) وفصل وظيفتي التدقيق والمراجعة الشرعية، بالإضافة إلى تعزيز مستويات الشفافية في البنك.

لمزيد من المعلومات حول هذا التصنيف، يرجى التواصل بنا عبر [iira@iirating.com](mailto:iira@iirating.com).